بولتون يدعو الجيش لتسهيل دخول «المساعدات»

فنزويلا.. الضغوط الدولية على مادورو تتصاعد

ضباط من الحرس الوطني البوليفاري خلال مصادمات في أورينا بالقرب من حدود كولومبيا

تتصاعد الضغوط الدولية على نظام نيكولاس مادورو في فنزويلا، مع توعد الولايات المتحدة بـ«اتخاذ إجراءات» لدعم زعيم المعارضة خوان غوايدو، غداة يوم شهد أعمال عنف على حدود البلاد.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في تغريدة أن «الولايات المتحدة ستتخذ إجراءات ضد هؤلاء الذين يعارضون إعادة الديموقراطية بشكل سلمي في فنزويلا. الآن هو وقت التحرك لدعم احتياجات الفنزويليين اليائسين».

ووصف بـ«العصابات» قوات الأمن الفنزويلية التي قمعت بشدة تظاهرات السبت، ما أوقع قتلى وجرحى بحسب المنظمة غير الحكومية «فورو بينال» المعارضة لحكومة الرئيس مادورو، وأكثر من 300 جريح من بينهم كولومبيون وفق حكومة بوغوتا ومصادر مختلفة.

وروى إدينسون سيسنيروس الذي جرح في مواجهات على جسر حدودي قطعته قوات من الحرس الوطني البوليفاري بين أورينيا الفنزويلية وكوكوتا الكولومبية، متحدثا لوكالة فرانس برس «أطلقوا غازات مسيلة للدموع، الكثير من الغازات، لم نتمكن من الصمود، كانت قوانا تضعف. وفيما كنا نحاول استعادة أنفاسنا، أطلقوا النار علينا».

وأحرقت شاحنتان مع حمولتهما من الأدوية بعيد دخولهما فنزويلا من كولومبيا، بحسب ما أعلنت السلطات الكولومبية التي أمرت عندها شاحنات المساعدات الأخرى بالعودة أدراجها.

وشاهد صحافيون في وكالة فرانس برس في مدينة باكارايما الحدودية بشمال البرازيل شاحنتي مساعدات أرسلتهما برازيليا تعودان أدراجهما.

وأوضح مسؤول عن العمليات عبر مكبر الصوت «أعطانا غوايدو الأمر بالحفاظ على المواد. نريد المرور بشكل سلمي» مضيفا «أثمن ما لدينا هو حياتنا، لا نريد أن يتم قتلنا».

وقتل شخصان على الأقل أحدهما فتى في الرابعة عشرة، بالرصاص في صدامات وقعت على الحدود بين البرازيل وفنزويلا بحسب منظمة «فورو بينال» الحقوقية التي اتهمت العسكريين الفنزويليين بفتح النار على الحشد.

من جهة أخرى، عادت سفينة أدراجها بعد إبحارها من بورتوريكو محملة بمساعدات، إثر «تلقيها تهديدا مباشرا بإطلاق النار» من البحرية الفنزويلية، على ما أعلن حاكم الجزيرة الأميركية ريكاردو روسيلو.

وكان زعيم المعارضة خوان غوايدو الذي اعترف به نحو خمسين بلدا رئيسا بالوكالة، حدد السبت مهلة أخيرة لتسليم فنزويلا مساعدات من المواد الغذائية والأدوية مخزنة في كولومبيا والبرازيل.

وفي تحد لمادورو، انتقل غوايدو الجمعة إلى كولومبيا رغم أمر قضائي صادر بحقه يمنعه من مغادرة أراضي فنزويلا، وأكد أن الجيش الذي يشكل عماد النظام التشافي «شارك» في عملية خروجه.

ودعا السبت من مدينة كوكوتا الكولومبية القريبة من الحدود الأسرة الدولية إلى «درس كل الاحتمالات» لمواجهة مادورو.

وأعلن أنه سيشارك الإثنين في بوغوتا في اجتماع تعقده «مجموعة ليما» المؤلفة من 14 بلدا من القارة الأميركية معظمها معارضة لمادورو، لبحث الأزمة في فنزويلا.

وندد الحكومة الكولومبية المؤيدة علنا لغوايدو، بـ«انتهاكات لحقوق الإنسان».

واعلن وزير الخارجية الكولومبي كارلوس هولمز تروخيلو أن «هذا العمل السلمي والإنساني تعطل انطلاقا من عبر الحدود». ولفت أن «واشنطن تمد الشعب الفنزويلي باحتياجاته الضرورية».

وفي وقت سابق، السبت، كتب الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر توتير: «أدعو الله بأن يبارك الشعب الفنزويلي».

دعوة ترامب، جاءت أثناء محاولات المعارضة الفنزويلية إدخال مساعدات إنسانية إلى البلاد عبر الحدود الكولومبية والبرازيلية.

فنزويلا في ظل نظام مادورو المغتصب، مع قمع عنيف وغير متناسب».

وفيما دارت مواجهات على الحدود، جرت تظاهرتان متنافستان في كراكاس، الأولى بمشاركة محتجين ارتدوا ملابس بيضاء دعما لغوايدو، والثانية بملابس حمراء دعما لمادورو.

وتجمع الآلاف من أنصار غوايدو أمام المطار العسكري في لا كارلوتا لمناشدة الجيش السماح بمرور المساعدات.

وأعلن مادورو في خطاب ألقاه أمام الآلاف من أنصاره قطع العلاقات الدبلوماسية مع بوغوتا، وأمهل الدبلوماسيين الكولومبيين 24 ساعة للمغادرة معلنا «اخرجوا أيها الأوليغارشيون».

غير أن رئيس كولومبيا إيفان دوكي الذي وصفه مادورو بـ«الشيطان»، يعتبر غوايدو الرئيس الوحيد في فنزويلا حاليا.

وذكرت السلطات الكولومبية أن ما لا يقل عن ستين عسكريا فنزويليا بينهم عدد من الضباط فروا السبت وانتقلوا بدون أسلحتهم إلى كولومبيا حيث طلبوا اللجوء.

وعرف أحد العسكريين عن نفسه بأنه «الميجور هوغو بارا» وهو يرتدي بدلة القوات المسلحة الوطنية البوليفارية. وقال للصحافة «إنني أعترف برئيسنا خوان غوايدو وسأكافح مع الشعب الفنزويلي في كل مرحلة».

من جهة أخرى، وجه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، السبت، رسالة إلى الجيش الفنزويلي، قال فيها إن «الوقت حان للسماح للمساعدات الإنسانية بدخول البلاد».

وكتب بولتون عبر «تويتر»، «نطالب الجيش الفنزويلي بالسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى الشعب الفنزويلي

غوتيريش ومجلس الأمن أدانا الهجوم

مقتل 3 عناصر من بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي

لقطة أرشيفية لجنود تابعين للأمم المتحدة

أفادت مصادر أن ثلاثة عناصر من بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي قتلوا على يد رجال عصابات أثناء سفرهم برا من العاصمة باماكو الى غينيا المجاورة.

وقال مصدر أمني في مالي لفرانس برس إن الهجوم الذي وقع الجمعة كان بهدف السرقة، مضيفا ان الضحايا الثلاثة كانوا من غينيا التي تساهم بنحو 900 جندي في بعثة الامم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي "مينوسما" المكونة من 15 ألف جندي.

وأفاد بيان لبعثة "مينوسما" السبت أن العناصر الثلاثة كانوا في إجازة وتعرضوا حوالى الساعة العاشرة من مساء الجمعة الى "اعتداء من قبل مسلحين مجهولين وهم داخل سيارة أجرة على الطريق المؤدي الى سيبي"، على بعد 44 كيلومترا شمال غرب باماكو، ما أسفر عن مقتلهم.

وجرح مدني كان يقود السيارة، وفق بيان البعثة التي أعربت عن "صدمتها من القتل الجبان للعناصر الثلاثة من أصحاب القبعات الزرق".

ووفق مسؤول في سيبي فان الحادثة "كانت عملية سرقة خرجت عن مسارها".

وأكد المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته حصيلة القتلى وقال انهم "كانوا عناصر من قوات حفظ السلام في اجازة متوجهين الى غينيا، وتعرضوا للسرقة على يد رجال عصابات أصيبوا بالذعر وأطلقوا النار عليهم".

ودان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الاعتداء، فيما دعا مجلس الأمن في بيان "حكومة مالي الى اجراء تحقيق سريع في الاعتداء وسوق المرتكبين الى العدالة".

وتأسست بعثة حفظ السلام في مالي بعد استيلاء الميليشيات الاسلامية على شمال البلاد عام 2012، قبل ان تجبرهم القوات الفرنسية على التراجع في العام اللاحق.

وهدف اتفاق سلام وقعته حكومة باماكو مع الجماعات المسلحة عام 2015 إلى استعادة الاستقرار، لكن الاتفاق فشل في وقف العنف من جانب المتشددين الاسلاميين.

ومنذ انتشار بعثة حفظ السلام في مالي عام 2013 قُتل أكثر من 190 من عناصرها، منهم 120 عنصرا قضوا في أعمال عدائية، ما يجعل من بعثة "مينوسما" المهمة الأممية الأكثر تعرضا للهجمات الدامية في العالم.

في السياق نفسه، أدان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ومجلس الأمن الدولي، بـ«أشد العبارات» الهجوم الذي استهدف وقتل 3 من أفراد بعثة حفظ السلام الدولية بمالي.

جاء ذلك في بيانين منفصلين نشرا على الموقع للإلكتروني للبعثة التابعة للأمم المتحدة.

وحذر الأمين العام غوتيريش من أن «أي هجوم ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد يكون بمثابة جريمة حرب».

ودعا السلطات في مالي «إلى عدم ادخار أي جهد في التعرف على مرتكبي هذا الهجوم وتقديمهم إلى العدالة بسرعة».

وفي بيان منفصل، أكد مجلس الأمن أن الهجمات التي تستهدف حفظة السلام قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي.

وأضاف «المشاركة في التخطيط أو توجيه الهجمات أو رعايتها أو تنفيذها ضد جنود حفظ السلام التابعين للبعثة تشكل أساسا لفرض العقوبات وفقا لقرارات مجلس».

باريس تدعو برلين إلى تغيير سياستها في تصدير الأسلحة

دعا وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير الأحد ألمانيا إلى تليين موقفها بشأن تصدير الاسلحة، معتبرا أن سياستها في هذا المجال بالغة التشدد. وفي وقت تخوض فرنسا وألمانيا مشاريع صناعية مشتركة كبرى في مجال الدفاع، تجري مباحثات بين البلدين بشأن القواعد التي تحكم صادرات الأسلحة في كل منهما.

وردا على سؤال عما إذا كانت هذه المحادثات ستفضي إلى توافق، قال لومير لصحيفة «فيلت أم زونتاغ» الألمانية «آمل ذلك، لأنه من غير المجدي إنتاج أسلحة مع تحسين التعاون بين فرنسا وألمانيا إن لم يكن بالإمكان تصديرها».

وتابع «إن كنا نريد أن تكون لنا قدرة على المنافسة وفاعلية، لا بدّ لنا أيضا أن نكون قادرين على التصدير إلى دول خارج أوروبا».

وعمليات تصدير الأسلحة التي تحكمها بين البلدين اتفاقات ثنائية موقعة في 1971 و1972 وتعرف باتفاقات «دوبريه شميت» باسمي وزيري الدفاع آنذاك الفرنسي ميشال دوبريه والألماني هلموت شميت، تتطلب الضوء الأخضر من البلد الذي ينتمي إليه صانعها، في حين أن برلين تفرض قيودا شديدة على مبيعات الأسلحة. وقال لومير «أود التذكير بأن فرنسا فرضت وستواصل فرض شروط تتضمن قيودا بالغة الشدة على صادرات الأسلحة. نأمل أن نتوصل إلى اتفاق مع ألمانيا حول هذه النقطة الحرجة». وختم «إن كان (البلدان) يريدان حماية شعبيهما، فهما بحاجة إلى وسائل دفاع، إلى جيش قوي، ومن وجهة نظر اقتصادية، إلى المزيد من الابتكار والاستثمارات والحماية. هذا تماما ما نريد بناءه مع ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى». واتفقت باريس وبرلين بصورة خاصة على العمل معا لتطوير دبابة المستقبل القتالية وفق مشروع يعرف باسم «النظام البري القتالي»، و«نظام المستقبل الجوي القتالي» الذي سيجمع بين طائرة من الجيل الجديد وصواريخ كروز وطائرات بلا طيار تتحرك ضمن سرب.

وتثير سياسة ألمانيا المتناقضة أحيانا كثيرة والتي تتبع رسميا نهجا متشددا رغم كون برلين أحد المصدرين الرئيسيين للأسلحة في العالم، استياء متزايدا بين حلفائها.

وفي هذا السياق انتقدت بريطانيا هذا الأسبوع تجميد ألمانيا مبيعات الأسلحة إلى السعودية إثر قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في سفارة بلاده في اسطنبول.

وقال وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت إن هذا الحظر يمنع المصنعين البريطانيين من الالتزام بعقود أسلحة موقعة مع الرياض بسبب تعليق عمليات تسليم قطع ألمانية لطائرات قتال من طراز «يوروفايتر تايفون» أو «تورنيدو».

حصيلة قياسية للقتلى المدنيين جراء نزاع أفغانستان عام 2018

سجل العام 2018 أعلى حصيلة حتى الآن لعدد المدنيين ضحايا النزاع في أفغانستان، مع سقوط 3804 قتيلا معظمهم نتيجة هجمات وتفجيرات نفذها متمردو حركة طالبان وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية، وفق ما أفاد تقرير أممي الأحد.

وبحسب بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإن هذه الحصيلة في ارتفاع بنسبة 11% عن العام 2017.

وأشارت أرقام الأمم المتحدة إلى أن 7189 شخصا أصيبوا بجروح في وقت تسببت الهجمات الانتحارية والتفجيرات بدمار في أنحاء البلاد.

ويأتي التقرير قبل يوم من عقد الولايات المتحدة جولة محادثات جديدة مع ممثلي حركة طالبان بهدف إنهاء النزاع، ما يرفع منسوب الآمال من جهة بشأن احتمال تحقيق السلام والمخاوف من جهة أخرى من مخاطر وقوع حرب أهلية أكثر دموية من قبل نتيجة انسحاب القوات الأميركية.

وتعقب المحادثات التي تجري في الدوحة سنوات من العنف المتصاعد في أفغانستان. وتفيد الأمم المتحدة أن 32 ألف مدني قتلوا وأصيب 60 ألفا بجروح خلال العقد المنصرم عندما بدأت المنظمات بإحصاء الأعداد.

ويتزامن تصاعد العنف في 2018 مع الزيادة الكبيرة في عدد الوفيات التي تسبب بها «الاستهداف المتعمد للمدنيين»، وفق التقرير، والناجمة بمعظمها عن هجمات انتحارية نفذها عناصر على ارتباط بطالبان أو تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تاداميشي ياماموتو «حان الوقت لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية».

وأضاف أن «وقف القتال هو الطريقة الأمثل لوقف عمليات القتل والتنكيل بحق المدنيين».

وتم تسجيل 65 هجوما انتحاريا في 2018، معظمها في كابول، في وقت يتحمل مسلحون متمردون مسؤولية مقتل أكثر من 2200 مدني في أنحاء البلاد.

وتسبب تزايد الضربات الجوية التي نفذتها قوات أميركية وأفغانية بسقوط مزيد من القتلى المدنيين في 2018 مع تسجيل مقتل أكثر من 500 مدني بـ«عمليات جوية لأول مرة»، بحسب التقرير.

وكثّفت الولايات المتحدة ضرباتها الجوية ضد طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في وقت تسعى واشنطن للضغط على المسلحين، فألقت ضعف كمية الذخيرة على مواقع المتمردين في 2018 مقارنة بالعام السابق.

وأفاد ياماماتو أن سقوط الضحايا المدنيين «أمر غير مقبول» ودعا جميع الأطراف لاتخاذ «خطوات فورية وإضافية ملموسة لوقف أي تصعيد إضافي في عدد المدنيين الذين تعرضوا إلى الأذى ودُمرت حياتهم».